نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين

مجموعة العشرين تؤكد مجددا تصميمها على حل الأزمة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٥ أكتوبر ٢٠١١

مشاة قرب وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية في ضاحية بيرسي الفرنسية. وقد دعا وزراء مالية مجموعة العشرين الصندوق إلى استكشاف سبل جديدة لتوفير السيولة قصيرة الأجل (الصورة: Charles Platiau/Newscom).

- السيدة لاغارد تنبه إلى زيادة المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي
- التقدم في المناقشات حول كيفية تعزيز النظام النقدي الدولي
- مجموعة العشرين تعرب عن التزامها بضمان توفير موارد كافية للصندوق كي يفي بمسؤولياته تجاه النظام المالي

في نهاية الاجتماع الختامي السابق على قمة قادة مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية والأسواق الصاعدة المقرر عقدها في مدينة كان في أوائل نوفمبر القادم، أكد وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية الأعضاء في المجموعة التزامهم باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية للحفاظ على استقرار النظم المصرفية والأسواق المالية.

وقالت السيدة كريستين لاغارد إن مشهد المخاطر ازداد قتامة وبدأ الموقف الاقتصادي الضعيف في الاقتصادات المتقدمة يؤثر على البلدان الصاعدة.

وقد اجتمعت بلدان مجموعة العشرين، التي تمثل اقتصاداتها أكثر من ٨٠% من الاقتصاد العالمي، في مدينة باريس يومي ١٤ و ١٥ أكتوبر برعاية الرئاسة الفرنسية الحالية للمجموعة، وسط مزيد من الاضطرابات في الأسواق المالية العالمية، حيث يواصل قادة منطقة اليورو مناقشاتهم حول كيفية التوصل إلى علاج حاسم لمشكلات الديون السيادية التي جعلت من أوروبا مركز أزمة الثقة الراهنة.

إيقاف العدوى في أوروبا

أهاب وزراء مالية مجموعة العشرين بمنطقة اليورو أن تعالج التحديات الحالية علاجا حاسما من خلال خطة شاملة تنطوي على مزيد من العمل لتعظيم "أثر تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي" (European Financial Stability

(“EFSF” – Facility) وقد تعهد قادة منطقة اليورو بتناول الأزمة تناولا فعالا في الاجتماع القادم للمجلس الأوروبي المقرر عقده في ٢٣ أكتوبر.

وقالت السيدة لاغارد إن ضبط أوضاع المالية العامة بصورة قوية وموثوقة على المدى المتوسط تبعا لظروف كل بلد من البلدان المعنية يمكن أن يؤدي إلى استعادة الثقة وتوفير حيز كاف لزيادة النمو على المدى القصير، مضيفة أنه إذا قامت البلدان بتنفيذ برامج للتصحيح الاقتصادي يتعين على البلدان الشريكة أن تدعمها.

وأكدت أيضا أهمية تعزيز السيولة المصرفية لتجنب حدوث تخلخل اقتصادي أعمق وتخفيف ضغوط التمويل، وقالت إن هناك حاجة لرؤوس أموال وقائية تحول دون المزيد من الاضطرابات، وتعزز الثقة، وتعيد تدفق الائتمان ــ وهو ما يؤدي بدوره إلى دعم النمو وتوظيف العمالة.

تقوية النظام النقدي الدولي

يواصل الصندوق، في إطار برنامج عمله وبالتعاون الوثيق مع مجموعة العشرين، دراسة السبل الكفيلة بتقوية النظام النقدي الدولي. وقال وزراء مالية مجموعة العشرين في بيانهم إنهم يتخذون خطوات محددة لبناء نظام نقدي دولي أكثر استقرارا وصلابة للعمل على معالجة الضغوط الحالية وتشجيع الاستقرار على المدى الأطول.

وحول قضية **التدفقات الرأسمالية**، اتفق أعضاء مجموعة العشرين على طائفة من "النتائج المترابطة" تسترشد بها البلدان في إدارة هذه التدفقات. ففي الأسواق الصاعدة على وجه التحديد، غالبا ما تتسبب التدفقات الكبيرة والمتقلبة في تفاقم دورات الانتعاش والركود. وقد بدأ الصندوق **إعادة النظر في هذه القضايا** عقب عودة التدفقات إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة بعد أن تأثرت بالأزمة العالمية، إذ أعد بحوثا وتحليلات تنظر بالتفصيل في كيفية استخدام أدوات السياسة المتاحة للبلدان المختلفة، ومنها قيود رأس المال.

كذلك رحب وزراء مجموعة العشرين بمختلف جوانب التحسن الذي تحقق مؤخرا في جودة وفعالية رقابة الصندوق. ويختتم الصندوق دراسة متعمقة لعمله الرقابي وسوف يصدر قريبا توصيات في عدد من المجالات، بما في ذلك كيفية تحسين قدرته على رصد المخاطر والتنبيه إليها، وضمان المصارحة والمساواة في أعماله الرقابية.

وقد توصل وزراء مجموعة العشرين إلى اتفاق حول مجموعة من المبادئ المشتركة للتعاون بين الصندوق و**الترتيبات المالية الإقليمية** في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. ويأتي هذا العمل في إطار جهود الصندوق الأوسع نطاقا لتقوية **شبكة الأمان المالي العالمي** من أجل معالجة مخاطر الأزمة الناشئة عن الروابط المالية والاقتصادية التي تزداد تشابكا بين البلدان والأسواق.

وعلى سبيل المساهمة في إيجاد منهج أكثر تنظيما في هذا الخصوص، طلب وزراء مجموعة العشرين إلى الصندوق النظر مجددا في سبل جديدة لتقديم السيولة قصيرة الأجل للبلدان التي تواجه صدمات خارجية، بما فيها الصدمات

النظامية، وذلك على أساس كل حالة على حدة وارتكازا على الأدوات والتسهيلات القائمة، ودعوا الصندوق إلى وضع مقترحات محددة لطرحها في قمة كان.

وقد أنشئ عدد من التدابير الوقائية عند وقوع الأزمة التي تسبب فيها انهيار بنك "ليمان براذرز"، وخاصة خطوط الائتمان المرن. وفي هذا الصدد قالت السيدة لاغارد إن هذا هو التقدير الاستنسابي الذي نحتاج إلى المضي فيه، وخاصة بالتركيز على السيولة قصيرة الأجل والموارد الوقائية اللازمة للبلدان التي تعد بمثابة "المتفرج البريء" فيما يتصل بالأزمة الاقتصادية.

وقال وزراء مجموعة العشرين إنهم ملتزمون بضمان توافر الموارد الكافية للصندوق كي يفي بمسؤولياته تجاه النظام المالي وإنهم يتطلعون إلى مناقشة هذا الأمر في قمة كان. كذلك دعا الوزراء إلى تنفيذ **إصلاح نظام الحوكمة والحصص في الصندوق لعام ٢٠١٠** تنفيذا كاملا.

ويرتبط الصندوق حاليا ببرامج اقتصادية مع أكثر من ٥٠ بلدا حول العالم وقد التزم بتقديم موارد بقيمة تزيد على ٣٢٥ مليار دولار للبلدان الأعضاء منذ بدء الأزمة المالية العالمية. وتبلغ طاقة تقديم القروض الجديدة من الصندوق حوالي ٣٨٥ مليار دولار في الوقت الراهن.

ويجري العمل أيضا على تحديد مسار يقوم على المعايير القائمة من أجل توسيع العملات المستخدمة في تقييم **حقوق السحب الخاصة**، وهي الأصل الاحتياطي الخاص بالصندوق. وعلى وجه التحديد، يتجه الاهتمام حاليا إلى توسيع سلة العملات لتكون أكثر تمثيلا لحالة الاقتصاد العالمي.